مبدأ الانسجام بين علماء القرآن وعلماء التفسير

ريمة عسكراتني
- طالبة في الطور الثالث دكتوراه ل.م.د-
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدّمة:

إنَّ الحديث عن حضارة النّص وسط ما نتخبّط فيه من تخلّف يجعلنا نعيد النّظر في الأسباب التي تعيق طريق وصولنا للمجد من جديد، ولعلّ أهمّ هذه الأسباب الانكفاء على الذّات والانغلاق بعدم الاستفادة من الآخر؛ ومهما كان هذا الآخر فهدف المعرفة واحد بتعدّد المعتقدات، الأعراق والأجيال، إنّه ببساطة: خدمة الإنسان.

هذا الأخير الذي يستحيل توقّفه عن التّساؤل استحالة توقّف ساعة الزّمن عن إحداث مواضيع جديدة تستحقّ فعلا ذلك التّساؤل، لم يبق أمامه إلاّ أن يبحث عن نور مقدّس يجلّي سبب وجوده على سطح المعمورة، ويستقرّ بكيانه وجودا يقينيّا يثبته العقل بتفاعله مع أحداث زمانه، والقلب بتصديق حقائق قديمة قدم أسلافه، جديدة جدّة السّلامة من صحّة معارضه.

إنّ النّصّ المقدّس الذي بين أيدينا اليوم (القرآن) لا يمكنه أن ينطق بنفسه ليحلّ إشكالات العصر، فما هو إلاّ رموز وإشارات كتب الله عليها ان تفيد كلّ من عزم إليها بصدق النيّة وسعى إليها كأداة لا كفاعل مصداقا لقوله تعالى: "لَهُ

مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ" الرعد: ١١؛ فبدل أن ننغمس في سحائق الماضي تجميدا لهذا النّص وبكاء على الأطلال، علينا أن ننقل تلك الإشارات إلى عالمنا استنطاقا لها، أصالة ومعاصرة.

إلاّ أنّ استحضار النّص القرآني كأداة مساعدة لحلّ إشكالات الواقع المعاش يتطلّب وجود قوّة فاعلة (القارئ/المفسّر) تستمدّ ثقتها الكاملة بالنّص من خلال إثبات نجاعته في التّعاطي مع متغيّرات العصر؛ تلك الثّقة تزداد عمقا بوجود انسجام مزدوج: داخلي (شكل النّص)، وخارجي (الواقع/المعتقدات).

بذلك تدخل ثلاثيّة النص/القارئ/الواقع في تفاعل جدلي يخلق جوّا تأويليّا يدفعنا للتساؤل عن حقيقة انسجام النّص القرآني من منظور علماء القرآن وعلماء التفسير، فما هي آليّات هذا الانسجام؟ وما مدى علاقته بعمليّة الفهم والتّأويل؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلّب تحديدا **لمفهوم الانسجام:**

أ-وهو في اللّغة: كما ورد في لسان العرب مشتق من مادة (س ج م): "سَجَمَتِ الْعَيْنُ الدَّمْعَ، وَالسَّحَابَةُ الْمَاءَ، تَسْجِمُهُ وَتَسْجُمُهُ سَجْمًا وَسُجُومًا وَسَجَمَانًا، وَهُوَ قَطَرَانُ الدَّمْعِ وَسَيَلَانُهُ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَذَلِكَ السَّاجِمُ مِنَ الْمَطَرِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : دَمْعٌ سَاجِمٌ... وَانْسَجَمَ الْمَاءُ وَالدَّمْعُ؛ فَهُوَ مُنْسَجِمٌ إِذَا انْسَجَمَ أَيِ انْصَبَّ، وَسَجَّمَتِ السَّحَابَةُ مَطَرَهَا تَسْجِيمًا وَتَسْجَامًا إِذَا صَبَّتْهُ".[1]

وجاء في القاموس المحيط:"سَجَمَ الدَّمْعُ سُجُومًا وَسِجَامًا، كَكِتَابٍ، وَسَجَمَتْهُ الْعَيْنُ، وَالسَّحَابَةُ الْمَاءَ، تَسْجِمُهُ وَتَسْجُمُهُ سَجْمًا وَسُجُومًا وَسَجَمَانًا: قَطَرَ دَمْعُهَا، وَسَالَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا".[2]

---

[1] ابن منظور: لسان العرب، مادة: (سجم)، م: 3، ج: 21، ص: 1947.

[2] الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: (سجم)، ص: 1119.

إذا ربطنا هذه المعاني اللّغويّة بالكلام نجد الانسجام هو: "أن يكون الكلام...منحدرا كتحدّر الماء المنسجم".[1]

ب-اصطلاحا: يعدُّ مصطلح الانسجام "Coherence" أحد المصطلحات التي عرفت تباينا شديدا في الآراء حول ترجمته إلى اللغة العربيّة، فمثلا محمد خطابي ترجمه بـ "الانسجام"، أما تمام حسان فضّل "الالتحام"، بينما اختار محمد مفتاح مصطلح "التّشاكل"، واستعمل كل من سعد مصلوح ومحمد العبد مصطلح "الحبك"،[2] أمّا جميل عبد المجيد ونظيره حماسة عبد اللّطيف فقد اختارا مصطلحا أعمّ ممّا سبق وهو: "التّماسك"، باعتبار أنَّ هذا الأخير يتمتّع بخاصّيتين: الأولى ذات طابع شكلي ويقصد بذلك الاتساق، والثانية ذات طابع دلالي ويقصد بذلك الانسجام.[3]

ومهما يكن من تباين حول ترجمة واضحة للمصطلح، فإنَّ تحديد مفهوم الانسجام يقودنا للوقوف عند أهم المحطّات التي اعتنت ببلورة دلالاته وإثراء أدواته:

ظهر هذا المصطلح كأوّل مرّة في دروس ق.قيوم الذي جعل منه خاصيّة للّسان باعتباره نسق متكامل ذو أجزاء منسجمة، وبانتقال هذا المفهوم من لسانيّات اللّسان إلى لسانيّات النص/الخطاب اكتسب معنى آخر، اختلط في كثير من الأحيان بمفهوم الاتساق.[4]

وعلى إثر ذلك كانت أوّل الجهود البارزة في تأسيس فكرة واضحة عن العوامل الأساسيّة التي تجعل جمل متتاليّة تشكّل نصّا موحّدا مع م.أ.ك.هليداي M .A.K.Halliday و رقيّة حسن Ruqaiya Hasan في كتابيهما

---

(1) محمد علي التهناوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج: 1، ص: 281.

(2) الطيّب العزالي قواوة: الانسجام النّصي وأدواته، ص: 62.

(3) نعيمة سعيديّة: الاتساق النّصّي في التراث العربي، ص: 28.

(4) باتريك شارودو ودومينيك منغنو: معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمّادي صمود، ص: 100.

المشهور: الاتساق في الإنجليزيّة "Cohesion in English"،[1] حيث انصبّت جهود الكتاب على إبراز دور الاتّساق في الحكم على نصّيّة نصّ ما من عدمها، وذلك يظهر من خلال التعريف الآتي: "إنَّ مفهوم الاتّساق مفهوم دلالي؛ يعود إلى طبيعة العلاقات المعنويّة الكامنة داخل النّص، والتي تجعل منه نصًّا".[2]

يذهب الباحثان إلى أنّ السامع/القارئ حين يكون إيزاء وضعيّة لغويّة معيّنة يستحضر بنيتين: خارجيّة وداخليّة؛ "تتمثّل البنية الدّاخليّة في اعتماد الوسائل اللغويّة التي تربط أجزاء مقطع ما، وتكمن الخارجيّة في مراعاة المقام، أي أنّ المتلقّي يضع في اعتباره كلّ ما يعرفه عن المحيط"،[3] على أنّ إمكانيّة الفصل بين البنيتين السّالفتين بالنسبة للمتلقّي غير واردة، أمّا بالنّسبة للدّارس اللّساني فهو أمر ضروري باعتباره موضوع دراسته، وبناء عليه يهتم الباحثان بدراسة مظاهر الاتّساق اللّغويّة (الدّاخليّة) التي تميّز النّصوص في اللّغة الإنجليزيّة،[4] وأوّلها:

- الإحالة: علاقة دلاليّة تتّسم بوجود خصائص متطابقة بين عنصر محيل وعنصر آخر محال عليه، وتبرز على شكل: ضمائر، أسماء الإشارة وأدوات المقارنة... وتنقسم الإحالة إلى مقاميّة (خارج النّص)، ونصيّة (داخل النّص سواء كانت قبليّة أو بعديّة).
- الاستبدال: علاقة بين عنصر متأخّر وآخر متقدّم تقوم على تعريض الأوّل بالثاني، وهو ثلاثة أنواع: استبدال اسمي، استبدال فعلي واستبدال قولي.
- الحذف: علاقة قبليّة يهتدي بواسطتها القارئ إلى اكتشاف المحذوف، فيتوقّع المقصود ويملأ الفراغ، وهو أنواع: اسمي، فعلي وحذف يحدث داخل شبه الجملة.

---

[1] محمد خطابي: لسانيّات النص مدخل إلى انسجام النص، ص: 11.

[2] M .A.K.Halliday And Ruqaiya Hasan : Cohesion in English , p : 4.

[3] Ibid , p : 20.

[4] محمد الخطابي: المصدر السابق، ص: 14.

• الوصل: يقصد به وجه الترابط بين جمل متتالية، ولكي يدرك النّص كوحدة متماسكة يحتاج إلى روابط متنوّعة وهي: إضافيّة (و، أو، مثل، أعني، نحو...) عكسيّة (لكن، من جهة أخرى...)، سببيّة (إذن، بالتّالي...) وزمنيّة (بعد ذلك، في النّهاية..).

• الاتّساق المعجمي: ينقسم في نظر الباحثين إلى نوعين:

أ- التّكرير: الذي ينطوي على إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصرا مطلقا أو اسما عامّا.

ب- التّضام: وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوّة نظرا لارتباطهما بحكم علاقة ما مثل: ولد/بنت، جلس/وقف، أحبّ/كره، شمال/جنوب، أمر/خضع...

وخلاصة هذا الطّرح: أنّ الانسجام شيء معطى في ذاته، يحصل الوصول إليه بتتبّع أدوات الاتّساق -المذكورة آنفا- داخل أي بنية لغويّة، وفي ذلك تغييب واضح للجانب المتعلّق بالمتلقّي مستمعا كان أو قارئا حسب تعبير محمد خطابي،[1] بالمقابل كانت جهود ج.براون Gillian Brown وج.يول George yule منصبّة من خلال مؤلفهما: تحليل الخطاب "Discourse Analysis" على إدخال كل من الكاتب والقارئ في قلب العمليّة التّواصليّة باعتبار أنّ: "المتكلّمين/الكتّاب هم الذين يملكون المواضيع، الافتراضات، وهم الذين يعيّنون بنية المعلومات ويصنعون المرجعيّة"[2]، بينما "السّامعون/القرّاء هم من يؤوّل ويستخلص النّتائج"[3].

وبناء على ذلك يحدّد براون ويول مبادئ الانسجام على النّحو الآتي:

• السّياق: يتشكّل السّياق عند الباحثين من المتكلّم/الكاتب، المستمع/القارئ، الزمان والمكان، فعلى محلّل الخطاب أن يضع نصب عينيه

---

(1) محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 13.

(2) Gillian Brown And George yule : Discourse Analysis , p:ix.

(3) Ibid , p : ix.

دلالة السّياق لما له من أثر بالغ ودور فعّال في تضييق دائرة التّأويل وتوجيهه نحو الأصحّ.[1]

• التّأويل المحلّي: يعتبر تقييدا للطاقة التّأويليّة أو القراءات التّعسّفيّة لدى المتلقّي باعتماده على خصائص السّياق، وهو جزء لا يتجزّأ من استراتيجيّة عامّة هي: التشابه الذي تمليه علينا تجربتنا في مواجهة نصوص ومواقف سابقة تشبه لحدّ ما الموقف الذي نواجهه حاليّا.[2]

• التّشابه: من المعلوم بالضّرورة أنّ إمكانيّة تكرّر نص ما بنفس الشّكل والأسلوب مع تغيّر الزمان والمكان يعدّ أمرا مستحيلا، إلاّ أنّ النّصوص على اختلاف إحداثيّاتها الزمانيّة والمكانيّة تتّسم بخصائص نوعيّة نادرا ما يلحقها التّغيير، وداخل هذه الدّائرة من الخصائص العامّة تأخذ التّجارب السّابقة للمتلقّي (نصوص مشابهة) دورها الفعّال في بلورة الفهم وصياغة تأويلات منسجمة.[3]

• التّغريض: لمّا كان الخطاب عبارة عن متتاليات من الجمل المتدرّجة من البداية إلى النّهاية، كانت أولى الجمل تؤثّر في الموالية لها؛ لأنّها الأكثر تعبيرا عن غرض الكاتب، أما الموالية فما هي إلاّ شرح وتفسير للسابق، وهكذا فإنّ عنوان خطاب ما يؤثّر على تأويل النّص ككل.[4]

والذي يظهر من خلال هذا العرض أنّ براون ويول نقلا مفهوم الانسجام من شكله المعطى لدى م.أ.ك.هليداي M.A.K.Halliday و رقيّة حسن Ruqaiya Hasan إلى شكله المفقود والمطلوب في آن واحد من المتلقّي باعتباره الموظّف لعمليّات ذهنيّة محدّدة تهدف لتحقيق انسجام النّص عبر انسجام تأويله، ولعلّه من خلال ما سبق ذكره يتبيّن لنا أنّ الاتساق أمر يتعلق بالجانب الشكلي/التركيبي،

---

[1] محمد خطابي: المصدر السّابق، ص: 52.

[2] المصدر نفسه، ص: 57/56.

[3] المصدر نفسه، ص: 58.

[4] المصدر نفسه، ص: 59.

في حين أن الانسجام يتعلق بالجانب الدلالي/التداولي،[1] فالانسجام إذن أعم من الاتساق بل يعدّ هذا الأخير جزء من الانسجام وأحد أهم مظاهره، إذ كثيرا ما نجد نص ما قد توفّرت فيه أدوات الربط النّحويّة فهو متّسق شكليًا لكنه غير منسجم دلاليًا، **وباختصار شديد يمكننا القول بأنَّ المقصود بالانسجام هو: مجموع العلاقات التي تربط بين أجزاء النّص داخليًا (الروابط النّحويّة، المعجميّة، وغيرها...)، وخارجيًا (الروابط السّياقيّة/المقاميّة).**

هذا ولا يعدم وجود محاولات أخرى جادّة سواء في مجال اللّسانيّات النّصيّة التي سعت إلى تنظير الاتّساق وتأطير أدواته، أو على مستوى الممارسات الخطابيّة التي عنيت بالانسجام كمعبّر عن "مرمى النّص والمعارف المتبادلة بين المتلفظين والمشاركين في مقام تفاعل معيّن".[2]

وبالمقابل لم تكن المساهمات العربية في هذا المجال أقل شأنا من نظيرتها الغربية، بل بدى الوعي بأهميّة توفّر شرط الانسجام في الأعمال البلاغيّة والأدبيّة كضرورة ملحّة، فجاءت نظريّة الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني أبلغ تعبير، إذ يقول في معرض التعريف بها: "اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّى لتمام الصّواب فيه إلاّ الأعراب الخلّص، وإلاّ قوم طبعوا على البلاغة".[3]

توحي هذه الفقرة بمدى عمق الاهتمام بالترابط الشّكلي داخل النصوص على اختلاف أنواعها (آيات قرآنيّة، نثر وشعر...)، ذلك ما يقصده الجرجاني بالعطف بين الجمل أو تركه، إلاّ أنّ أهميّة هذا الكلام لا تكمن فقط في التأكيد على أسلوب الفصل والوصل كأداة نحويّة لتحقيق الانسجام النّصي، بل يتعدّى

---

[1] حمودي السعيد: الانسجام والاتساق النصي المفهوم والإشكال، ص:23/22، -بتصرف-.

[2] من ألائك على سبيل المثال لا الحصر: ا.ر دي بوغراند، م.شارول، د.سلكتا، فان ديك، روجي شانك وغيرهم... أنظر: باتريك شارودو ودومينيك منغنو، المصدر السابق، ص: 101.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، ص: 222.

الأمر إلى نقطة أدقّ، إذ يمنح الجرجاني للمتلقي دورا أساسيّا في عمليّة الفهم والتّأويل، بل يرجع الكثير من الخلافات حول تفسير قول ما إلى الرّصيد البلاغي الذي يحوزه القارئ، لا أدلّ على هذه المسألة من رأيه في من لا معرفة له بالنّظم وأساليبه:

"والبلاء والدّاء العياء أنّ هذا الإحساس قليل في النّاس... فأمّا الجهل بمكان الإساءة فلا تعدمُه، فلست تملك إذا من أمرك شيئا حتى تظفر بمن له طبع إذا قدحتَهُ وري، وقلب إذا أريْته رأى، فأما وصاحبك من لا يرى ما تريه، ولا يهتدي للّذي تهديه، فأنت رام في غير مرمى، ومعنٍ نفسك في غير جدوى، وكما لا تقيم الشعر في نفس من لا ذوق له، كذلك لا تفهم هذا الشّأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم، إلاّ أنّه إنما يكون البلاء إذا ظنّ العادم لها أنّه أوتيها، وأنّه ممّن يكمل للحكم، ويصحُّ منه القضاء، فجعل يقول القول لو علم غِبَّهُ لاستحى منه، فأمّا الذي يحسّ بالنقص من نفسه، ويعلم أنّه قد عَدم علما قد أوتيه سواه، فأنت منه في راحة، وهو رجل عاقل قد حماه عقله أن يعْدُوَ طورَه، وأن يتكلّف ما ليس بأهل له".

فالمعنى إذن لا يتشكّل بمعزل عن المعارف والمكتسبات القبليّة للقارئ، فكلّ تشكيلة لغويّة تدخل في جدل مع ثقافة المتلقّي لتكوّن لديه إدراكا معيّنا وفهما محدّدا، وعلى قدر اتّساع المعارف السّابقة ودقّة صلتها بالموضوع الآني يحدث التطابق بين مراد المؤلّف وتأويل القارئ والعكس صحيح.

هذا بالضّبط ما يفسّر لنا تعدّد وتضارب الآراء حول قضيّة ما، ففضلا عن كون الإنسان ينظر إلى المواضيع من زاويته الخاصّة بما يشبع رغبته المعرفيّة ويجيب عن تساؤلاته، فهو أيضا يختلف عن غيره ويتفاوت من حيث رصيده المعرفي الذي يتعامل به كأداة لتحليل وفهم ما حوله.

تبدو هذه الفكرة أكثر قربا من مسألة التّشابه عند براون ويول، فالتّجارب السّابقة أو النّصوص المشابهة هي بالضّبط الآلة النّحويّة عند الجرجاني، وبالنّسبة

لكلا الطّرفين فإنَّ الانسجام يحدث بالارتكاز على قاعدة صلبة توفّرها المكتسبات القبليّة للمتلقّي/القارئ.

لقد أدرك اللغويّون العرب -بدورهم- انّ النّص الأدبي يجب أن يكون وحدة واحدة متماسكة الأجزاء، فعبّروا عن ذلك بعبارات عدّة منها: (الحبك، السبك، الإفراغ والاتصال...)، وأشاروا إلى بعض أسس انسجام النّص واتساقه فهذا الجاحظ ينقل عن خلف قوله: "أجود الشّعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنَّهُ قد أفرغ إفراغًا واحدًا، وسُبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللّسان كما يجري الدّهان".[1]

وهذا ابن طبطبا يضيف: "ينبغي للشاعر أن يتأمّل تأليف شعره وتنسيق أبياته ويقف على حسن تجاورها أو قبحه ويلائم بينها لتنتظم له معانيها ويتصل كلامه فيها".[2] إنّ انتظام المعاني واتصال الكلام بعضه ببعض في نظر ابن طبطبا يمنح الخطاب مبدأ التناسب المعنوي الذي يربط بين أجزاء النص الواحد ويحقّق له خاصيّة الانسجام،[3] وهذا ما نجده أيضا عند أبي هلال العسكري وهو يشيد بالشّعر لتميّزه على غيره بخاصيّة النّظم، يقول: "فمن مراتبه العالية التي لا يلحقه فيها شيء من الكلام النّظم الذي به زنة الألفاظ، وتمام حسنها، وليس شيء من أصناف المنظومات يبلغ في قوّة اللّفظ منزلة الشّعر".[4]

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ص: 67.

(2) ابن طبطبا: عيار الشّعر، تحقيق: عبد العزيز مانع، ص: 209.

(3) بوخولة بن الدين: التماسك النصي بين الدراسات البلاغية القديمة والدراسات اللسانيّة النصيّة الحديثة، ص: 2.

(4) الحسين بن عبد الله العسكري: الصّناعتين الكتابة والشّعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، ص: 137.

وعلى المهيع نفسه سار أسامة بن منقذ حين تطرّق لخاصّيتي الحبك والسّبك وما لهما من أثر على نفاضل الكلام والتّخيير بين بعضه بعض إذ يقول: "خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض".[1]

أمّا حازم القرطاجنّي فقد أبدع في وصف هيئات ترتيب الاقاويل الشّعريّة ونظام أوزانها في إدراك السّمع فجعلها بمنزلة وضع البيت الحقيقي: "فجعلوا (يقصد الشّعراء) الأجزاء التي تقوم منها أبنية البيوت مقام الكسور لبيوت الشعر، وجعلوا اطّراد الحركات فيها... بمنزلة أقطار البيوت التي تمتدّ في استواء، وجعلوا ملتقى كلّ قطرين وذلك حيث يفصل بين بعضها وبعض بالسواكن ركنا... وجعلوا الوضع الذي يبنى عليه منتهى شطر البيت وينقسم البيت عنده بنصفين بمنزلة عمود البيت... وجعلوا القافية بمنزلة تحصين الخباء والبيت من آخرهما وتحسينه من ظاهر وباطن..."،[2] وبذلك تكون القصيدة وحدة واحدة وكلاً متكاملاً، كلّ جزء يخدم الآخر، في تجاذب مستمر وتسلسل غير منقطع، من صدر إلى عجز، ومن عجز إلى صدر وهكذا دواليك.

الانسجام من منظور علماء القرآن وعلماء التفسير:

كان علماء القرآن على وعي تام بمسألة انسجام النص القرآني فعبّروا عن ذلك بأشكال عدّة: تماسك/ جودة السّبك/ تأليف الكلام/ ترابط المعاني/ إحكام السّرد/ التناسب..، لا أدلّ على ذلك من نصّ الزرقاني الذي صرّح فيه بلفظ الانسجام ذاته حيث يقول تحت عنوان: "جودة سبك القرآن وإحكام سرده" ما نصّه:

"ومعنى هذا أنّ القرآن بلغ من ترابط أجزائه وتماسك كلماته وجمله وآياته وسوره، مبلغا لا يدانيه فيه أي كلام آخر، مع طول نفسه، وتنوّع مقاصده، وافتنانه وتلوينه في الموضوع الواحد.. فبين كلمات الجملة الواحدة من التّآخي

---

[1] أسامة بن منقذ: البديع في نقد الشّعر، تحقيق: احمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، ص: 163.

[2] حازم القرطاجنّي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الحبيب، ص: 225.

والتّناسق، ما جعلها رائعة التّجانس والتّجاذب، وبين جمل السّورة الواحدة من التّشابك والتّرابط، ما جعلها وحدة صغيرة متآخذة الأجزاء متعانقة الآيات، وبين سور القرآن من التّناسب ما جعله كتابا سويّ الخلق حسن السّمت.. فكأنّما هو سبيكة واحدة.. تريك كمال **الانسجام** بين كلّ جزء وجزء، ثمّ بين كلّ حلقة وحلقة، ثمّ بين أوائل السّبيكة وأواخرها وأواسطها".

لقد ترجم هذا الوعي على أشكال عدّة تنوء عن فكر عميق ونظرة ثاقبة، وإن طبع ذلك بطابع تطبيقي أكثر من كونه نظري كما سنلاحظ من خلال بروز أهميّة توفّر الانسجام عبر المستويات الآتية:

1/ المستوى الصوتي: تصدر الأصوات من الإنسان فتنتقل أولا خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن الإنسانية، ومنها إلى المخ فتترجم هناك وتفسّر، فالسّمع هو الحاسة الطبيعية التي لابد منها لفهم تلك الأصوات. لقد تمكّن الإنسان من خلال ما نسميه "كلام" أن يدرك أفكارا أرقى وأسمى مما قد يدركه بالنظر الذي مهما عبّر فتعبيره يبقى محدود المعاني غامض المدلولات. [1]

هذا ما يؤكّد الفرضية القائلة بأن الخطاب يفقد بعض سماته الدّلاليّة عند انتقاله من شكله المسموع إلى شكله المكتوب؛ فعلا فالنّص يستمدّ دلالته من أسلوب الإلقاء وطريقة النّطق، فضمّ الكلمات بعضها إلى بعض وفق أسلوب صوتي ما يخلق جوّا مريحا لفهم أفضل، قد يتعذّر مقارنة بوجود نص صامت (مكتوب) لا تدرك دلالته إلاّ بواسطة حاسّة البصر.

انطلاقا من هذه القاعدة، كان الاعتناء الصوتي بالقرآن الكريم ضرورة لا معدّ عنها وذلك عبر مرحلتين:

---

[1] إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغويّة، ص: 14/13.

الأولى كيفية التحمّل: يحصل ذلك بطريقة السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه،[1] وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أخذ القرآن عن جبريل سماعا وعرضا، فقد أخذه الصحابة رضوان الله عليهم من فيّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبعهم في ذلك من بعدهم إلى أن وصل إلينا النص القرآني بشكله الصوتي الذي هو عليه الآن مقرونا بشرط التواتر، ثقة عن ثقة وإماما عن إمام، فالمصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب.[2]

والثانية كيفيّة الأداء: لا يقصد بذلك كيفيّات القراءة الثلاث (التحقيق، الحدر والتدوير) بقدر ما يقصد بها كيفيّة النطق وأساليب الإخراج الصوتي، ويتجلّى ذلك من خلال العناصر الآتية:

- **القراءات:** وهي "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القرّاء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفات في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها".[3]

ولقبول القراءة ضوابط: أن توافق أحد المصاحف العثمانيّة ولو تقديرا، وأن توافق العربية ولو بوجه، وأن تكون صحيحة الإسناد.[4]

وهي من جهة السند أنواع:[5]

1. المتواتر: هو ما نقله جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب.

2. المشهور: هو ما صحّ سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربيّة والرسم، واشتهر عند القرّاء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به.

---

[1] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص: 211.

[2] محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ج: 2، ص: 336.

[3] المصدر نفسه، ج: 2، ص: 336.

[4] المصدر نفسه، ص: 340.

[5] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 166، و محمد عبد العظيم الزرقاني: المصدر السابق، ج: 2، ص: 349.

3. الآحاد: وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربيّة، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ به.

4. الشّاذ: ما لم يصح سنده.

5. الموضوع: ما نسب إلى قائله من غير أصل.

6. المدرج: وهو مازيد في القراءات على وجه التفسير. وعدم الاحتجاج بالثلاثة الأخيرة بيّن.

ليس الغرض من هذا الطرح التنظير لمسألة القراءات إنّما الغرض يكمن في بيان أهميّة هذا الباب في بناء المعنى وتكوين انسجام النّص، وفي ذلك يقول الزركشي: "هو فنٌّ جليل به تعرف جلالة المعاني وجزالتها"،[1] وإن كان هذا النص يأخذ مكانه على المستوى الدّلالي أكثر؛ فإنّ الحديث عن أهميّة تعدّد القراءات في المستوى الصوتي يأخذ بعدا تأويليّا لا يمكن التغاضي عنه، يظهر ذلك جليّا من خلال:

1. مخارج الحروف: يقصد بها كيفيّة النطق بالحرف كالفتح والإمالة.

2. درجة الصّوت: يقصد بها الذبذبات الصوتية الرئيسيّة للمقاطع المتتابعة في التعبير،[2] كالقلقة والتفخيم والترقيق والشدّة والرخاوة والهمس والجهر، إلخ....

3. طول الصّوت: وهو الزمن الذي يستغرقه الحرف،[3] فانسجام الكلام في نغماته يتطلّب طول بعض الأصوات وقصر البعض الآخر، ومثاله: أحكام الميم والنّون المشدّدتين، الإظهار، الإدغام، الإخفاء والإقلاب والمدود، ومن ذلك أيضا: ختم مقاطع الفواصل (آخر الآيات) بحروف المد واللّين.[4]

---

[1] بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص: 235.

[2] سليمان حسن العاني: المرجع السابق، ص: 141.

[3] إبراهيم أنيس: المصدر السابق، : 82.

[4] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 60.

4. الوقف والابتداء: لا شكّ أن اختبار التنفّس داخل نص ما هو أمر ذو علاقة وطيدة بدلالة المعاني واستمرار الفهم أو انقطاعه بالنسبة للسامع، يقول السيوطي نقلا عن ابن الجزري: "لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفَس واحد، ولم يجُز التّنفّس بين كلمتين حال الوصل، بل ذلك كالتّنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتعيّن ارتضاء ابتداء بعده، ويتحتّم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى ولا يخِل بالفهم".[1]

فكأنّ ابن الجزري يقول: السورة على تعدّد آياتها ومواضيعها متّحدة الأجزاء، لدرجة أنه لو كان للنَّفَس قدرة على بثّها دفعة واحدة لكان أجود، فوجب على القارئ أن ينقل هذا الانسجام الذي بداخلها إلى سامعه دون خلل، ولا يحصل ذلك إلاّ باختيار مواطن الوقف والابتداء.

لقد لخّص الزرقاني العناصر الأربعة السابق ذكرها مبرزا تعاضدها في تحقيق انسجام النص القرآني حين قال: "نريد بنظام القرآن الصوتي اتساق القرآن وائتلافه في حركاته وسكناته، ومدّاته، وغنّاته، واتصالاته وسكتاته، اتساقا عجيبا وائتلافا رائعا، يسترعي الأسماع ويستهوي النّفوس، بطريقة لا يمكن أن يصل إليها أيّ كلام آخر من منظوم ومنثور".

إنّ مسألة تباين القراءات وتعدّد أنواعها إلى متواترة، مشهورة، شاذّة، موضوعة ومدرجة، وكذا اختلاف أسلوب النطق وكيفيّة الأداء من قارئ إلى آخر، بل داخل الرّواية الواحدة أي من طريق إلى آخر، يجعل السامع أمام مجموعة من الفهوم التي يمليها عليه سمعه بالتفاعل مع مدركاته السّابقة في عمليّة جدليّة مستمرّة، فالإنسان يختلف باختلاف الزمان والمكان كمتلقّي/سامع أو قارئ/ناطق.

كما يندرج تحت هذا المستوى أيضا:

---

[1] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 176.

• **معرفة الفواصل:**"وهي كلمة آخر الآية كقافيّة الشّعر وقرينة السّجع"،[1]وهو باب جليل في تقرير المعاني وائتلاف الكلام بالنسبة للسّامع، وفي ذلك يقول الزركشي: "اعلم أنّ إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطّرد متأكّدة جدّا، ومؤثّرة في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه في اليقين من النّفس تأثيرا عظيما".[2]

ثمّ ذكر بعض المواضع التي جاءت فيها الفاصلة مراعاة لنظم الكلام فعدّد:[3]

الأولى: زيادة حرف، كإلحاق الألف بالظنون في قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ (الأحزاب: 10)، لأنّ مقاطع فواصل هذه السورة ألفات منقلبة عن التنوين في الوقف فزيد على النون ألف لتساوي المقاطع.

الثاني: حذف همزة أو حرف اطّرادا كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ (الفجر: 4).

الثالث: الجمع بين المجرورات للإجابة عن سؤال في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُواْ لَكُمۡ عَلَيۡنَا بِهِۦ تَبِيعٗا ﴾ (الإسراء:69)، فقد أخّرت تبيعا لتكون نهاية هذه الآيات مناسبة لنهاية ما قبلها، فإنّ فواصلها كلّها منصوبة منوّنة فكان لابدّ من ذلك.

الرابع: تأخير ما أصله أن يقدّم كقوله تعالى: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ﴾ (طه: 67)، إذ أخّر موسى مراعاة للفاصلة.

الخامس: إفراد ما أصله أن يجمع كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ ﴾ (القمر:54)، والأصل فيها أنهار.

السادس: جمع ما أصله أن يفرد كما في قوله تعالى: ﴿ لَا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ ﴾ (إبراهيم: 31)، والمراد: خلّة.

---

(1) بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 50.

(2) المصدر نفسه، ص: 55.

(3) المصدر نفسه، ص: 55-59.

السابع: تثنية ما أصله أن يفرد كقوله تعالى: ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴾ (الرحمان: 46).

الثامن: تأنيث ما أصله أن يذكّر كقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ﴾ (المدثر: 54).

التّاسع: كقوله: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴾ (الأعلى: 1)، زاد لفظ الأعلى رعاية للفاصلة في بقيّة السورة: "فسوّى"، "المرعى"، "أحوى"، تنسى"...

العاشر: صرف ما أصله أن لا يصرّف ومنه قوله تعالى: ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾ (الإنسان: 15-16).

الحادي عشر: إمالة ما أصله أن لا يمال، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ (الضحى 1-2)، والإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الياء، والغرض الأصلي منها هو التناسب.

الثاني عشر: العدول عن صيغة المضيّ إلى الاستقبال كقوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ﴾ (البقرة: 87).

إنّ اهتمام القرآن الكريم بالفواصل لم يكن متكلّفا ولا متنمّقا، بل كان في غاية السّلاسة والعذوبة، يجري مجرى المعاني ويخدم نظم القرآن وحسن تأليفه غاية الخدمة، هذا ما يراه الزركشي ويصرّح به على لسان الزمخشري إذ يقول تحت عنوان: المحافظة على الفواصل لحسن النظم والتئامه ما نصّه: "...لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرّدها إلاّ مع بقاء المعاني على سدادها على النّهج الذي يقتضيه حسن النّظم والتئامه كما لا يحسن تخيّر الألفاظ المونقة في السّمع، السلسة على اللّسان، إلا مع مجيئها منقادة للمعاني الصحيحة المنتظمة، فأما أن تهمل المعاني ويهتمّ بتحسين اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه على بال، فليس من البلاغة في فتيل أو نقير".[1]

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص:61.

فانسجام الفواصل مع تركيب الكلام يزيد السّامع تهيّئا للفهم، ويحدث في نفسه أثرا فعّالا يترجم في عمليّة تأويليّة متّصلة الخيوط مع ما تتلقّاه أذناه أو ما ينطق به.

- **بناء السورة على حرف واحد:** قد تستفتح السورة أحيانا ببعض حروف اللّغة، ثم نلاحظ أنّ الكلمات التي تردّدت داخل السّورة تتألف من نفس الحرف/الحروف التي تم الافتتاح بها سابقا، وربّما دلالة الكلمات معضّدة للسّمات الصّوتيّة لتلك الحروف،[1] يقول الزركشي: وتأمّل السّورة التي اجتمعت على الحروف المفردة كيف تجد السّورة مبنية على كلمة ذلك الحرف، فمن ذلك "ق والقرآن المجيد" فإن السورة مبنية على الكلمات القافيّة من: ذكر القرآن، ومن ذكر الخلق، وتكرار القول ومراجعته مرارا، والقرب من ابن آدم، وتلقي الملكين...وسرّ آخر وهو أنّ كلّ معاني السّورة مناسب لما في حرف القاف من الشّدّة والجهر والقلقلة والانفتاح"[2].

2/ **المستوى النحوي:** يتجلّى الانسجام من خلال هذا المستوى عبر الرّوابط التي تستثمر في تحقيق تماسك الكلام واتّصال حلقاته وهي أنواع:

1/ العطف: يرى الزركشي أنّ العطف له أقسام عدّة من بينها:

أ-عطف المفرد على مثله: وفائدته تحقيق مشاكلة الثاني للأوّل في الإعراب ليتّصل الكلام بعضه ببعض.

ب- عطف جملة على جملة وهو عند أهل البيان ثلاثة أحوال:

الأوّل: أن يكون ما قبلها منزلة الصّفة من الموصوف، والتأكيد من المؤكّد فلا يدخلها عطف من شدّة الامتزاج.

الثانية: أن يغاير ما قبلها وليس بينهما نوع من الارتباط بوجه فلا عطف أيضا.

الثالثة: أن يغاير ما قبلها لكن بينهما نوع ارتباط وهذه هي التي يتوسّطها العاطف.

---

[1] محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 197.

[2] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 121/120.

الرابعة: أن يكون بتقدير الاستئناف إجابة على السؤال: لم كان كذا؟ فههنا لا عطف أيضا.

أما مجال بحثنا فمقرون بالحالة الثالثة، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (الرعد: 5)، فلا يخفى في مثل هذا ترابط الجمل واتّصالها المحكم، إلاّ أنّ مبدأ العطف كمظهر للانسجام يفقد توازنه في اللحظة التي يتعدّد فيها المعطوف، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (البقرة: 125).

ذكر الرازي في تفسير الآية ما مفاده أنّ لفظ "اتخذوا" يحتمل قراءتين:[1]

القراءة الأولى: بكسر الخاء على صيغة الأمر وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم والكسائي فيها ثلاثة أقوال:

-أنّه عطف على قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ البقرة: ٤٧.

-أنّه عطف على قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ البقرة: ١٢٤، والمعنى أنّه لمّا ابتلاه بكلمات وأتمّهنّ، قال له جزاء لما فعله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾، وقال: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ البقرة: ١٢٥؛ ويجوز أن يكون قد أمر بهذا ولده إلاّ أنه تعالى أضمر قوله.

-أنّ هذا أمر من الله تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن يتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى، وهو كلام اعتراض في خلال ذكر قصّة إبراهيم عليه السّلام،

---

[1] فخر الدين الرازي: مفاتيح الغيب، ج: 4، ص: 53/52.

والتقدير أنّه لمّا شرّفناه ووصفناه بكونه مثابة للناس وأمنا فاتخذوه انتم قبلة لأنفسكم.

والقراءة الثانية: بفتح الخاء على صيغة الخبر لنافع وابن عامر، أي إخبار عن ولد إبراهيم أنهم اتّخذوا من مقامه مصلّى، فيكون العطف على قوله: "جعلنا البيت" أو "إذ جعلنا البيت".

فالملاحظ من خلال نص الرازي أنّ المعطوف عليه قد يتعدّد حتّى بالنسبة للقراءة الواحدة، فتتعدّد الرّؤى بتعدّد نظرة كل مفسّر إلى انضمام الكلام بعضه إلى بعض، وبالتّالي يأخذ الانسجام معناه من درجة قوّة تأويله التي تربط بين مختلف أجزاء الجملة.

ولعلّ المسألة تزداد تعقيدا بطرح إشكاليّة قلب المعطوف والعكس نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾، وكذا احتمال حذف المعطوف من المعطوف عليه نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ الإسراء: ١٦.

2/ الضمائر: قد يستدعي المقام في بعض الأحيان إضمارا بدل إظهار، ولذلك أسباب عدّة: كالاختصار، التفخيم والتحقير،[1] ويذكر الزركشي أن ضمير الغيبة عند النّحويّين أقسام:[2]

أحدها: وهو الأصل، أن يعود إلى شيء سبق ذكره في اللفظ بالمطابقة نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ (طه: 121).

الثاني: أن يعود على مذكور في سياق الكلام مؤخر في اللفظ مقدّم في النيّة نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ (طه: 67).

الثالث: أن يذكر اللفظ على صاحب الضمير بالتضمّن نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: 8).

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، نقلا عن ابن الأنباري، ص: 933.

[2] المصدر نفسه، ص: 934.

الرابع: أن يدلّ عليه بالالتزام كإضمار النفس في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴾ (الواقعة: 83).

الخامس: أن يدل عليه السياق، فيضمر ثقة بفهم السّامع، كإضمار الأرض في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (الرحمان: 26).

السادس: أن لا يعود على شيء فهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير بجملة أو مفرد نحو قوله تعالى ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

ثمّ يضيف الزركشي على ذلك بعض أحوال الضّمائر وعوائدها:

-قد يعود على لفظ شيء والمراد به جنس من ذلك الشيء نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾ (البقرة: 25).

- قد يذكر شيئان ويعود الضمير على أحدهما، ثم الغالب أن يكون للثاني نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ (البقرة: 45).

- قد يذكر الضمير شيئان ويعود الضمير جمعا؛ لأن الاثنين جمع في المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ (الأنعام: 78)، يعني: حكم سليمان وداود.

- قد يجيء الضمير متصلا بشيء وهو لغيره نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ (المؤمنون: 12)، والمقصود: آدم، ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً ﴾ (المؤمنون: 13)، يعني: ولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة.

- الأصل في الضمير عودته إلى أقرب مذكور، ولنا أصل آخر أنه إذا جاء مضاف ومضاف إليه وذكر بعدهما ضمير عاد إلى المضاف؛ لأنه المحدّث عنه دون المضاف إليه، وعند التعارض ينقل الزركشي ثلاثة آراء:

الأوّل: مراعاة الأصل الأول، وهو ما ذهب إليه كل من ابن حزم والماوردي في قول له.

الثاني: أن عودة الضمير للأقرب ليس بمطّرد فقد يخرج عن الأصل لدليل، وإذا تعارض الأصلان تساقطا، ونظر في الترجيح من الخارج، وهو قول الجمهور.

الثالث: عوده إلى ما فيه العمل بهما في قول آخر للماوردي.

- يجوز حذف الضمير للعمل به كقوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان: 41).
- المضمر لا يكون إلا بعد الظاهر لفظا أو مرتبة أو لفظا ومرتبة، وهو بجانب ذلك: لا يعود إلا على مشاهد محسوس.

إنّ حصر أحوال الضمير مع عائده بهذا الشكل يوجّه الفهم ويقلّل من مجانبته للصواب، إلا أن عدم اطّراد قاعدة عائد الضمير إلى الأقرب ذكرا أو إلى المضاف يحيل الفهم على مجموعة من العوائد/الإحالات التي تكون متصلة دلاليا مع السياق، في انسجام تأويلي لا يسمح بإقصاء أي نوع من تلك الفهوم، ولعلّ المثال الآتي يجلّي المقصود: يقول الله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾ (البقرة: 45)، ذكر صاحب زاد المسير في عائد الضمير (ها) ثلاثة أقوال:[1]

القول الأول: الصلاة عند ابن عباس والحسن ومجاهد والجمهور.

القول الثاني: الكعبة والقبلة؛ لأنه لما ذكر الصلاة دلت على القبلة، وهو رأي مقاتل وابن عباس في رواية أخرى.

القول الثالث: الاستعانة وهو ما ذهب إليه محمد بن القاسم النحوي.

وأضاف ابن كثير قولا رابعا مفاده: احتمال عوده على مايدلّ عليه الكلام وهو الوصيّة بذلك لأهل الإيمان من أمة محمد صلى الله عليه وسلم.[2]

---

[1] جمال الدين عبد الرحمان الجوزي: زاد المسير في علم التفسير، ج: 1، ص: 76.

[2] إسماعيل بن كثير: تفسير القرآن العظيم، ص: 127.

بينما جوّز الزمخشري ورود قول خامس: بأن يكون عائد الضمير إلى جميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها من قوله تعالى: "اذكروا نعمتي" إلى "واستعينوا".[1]

نحن هنا أمام خمسة فهوم متفاوتة في المعنى، أمّا الثلاثة الأولى فتخضع لقاعدة "عودة الضمير إلى الأقرب ذكرا"، وإن كان القول الثاني تأويل لجزء من ماهية الصلاة، والثالث أبعد موقعا منها، ورغم ذلك نلاحظ "تطابق بين الضمير (ها) وبين المحال إليه إفرادا وتأنيثا"[2]سواء في الاستعانة أو في الصلاة. أما ما تبقى من الأقوال فمحكوم بسياق الآيات المذكورة آنفا، ويبقى الإشكال المطروح: من هو المقصود بالخطاب؟ هل هم المؤمنون على القول الرابع؟ أم هم بنو إسرائيل على القول الخامس؟

وبحثا عن انسجام تأويلي أدق يلجأ الرازي إلى الجمع بين القولين مع ترجيح قوّة الثاني على الأوّل حيث يقول: "لا يمتنع أن يكون الخطاب أوّلا في بني إسرائيل ثم يقع بعد ذلك خطابا للمؤمنين بمحمد صلى الله عليه وسلم، والأقرب أن المخاطبين هم بنو إسرائيل لأن صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النظم".[3]

3/ المستوى الصرفي: أخذ البحث عن معنى اللفظ ومعاني الكلمات حظا وافرا من كتب التفسير وعلوم القرآن، بل رأت هذه الأخيرة "أنّ قوة اللفظ لقوّة المعنى"،[4] وهذا الزركشي يشيد بأهميّة هذا الباب وما له من علاقة في تحقيق انسجام النص وتماسك أجزائه: "هذا العلم أعظم أركان المفسّر، فإنه لابدّ من

---

[1] محمد بن عمر الزمخشري: الكشاف، ج: 1، ص: 262.

[2] محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 173.

[3] فخر الدين الرازي: المصدر السابق، ج: 3، ص: 51.

[4] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 643.

مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز وتأليف النظم وأن يواخي بين الموارد ويعتمد ما سيق له الكلام حتى لا يتنافر".[1]

وجعل الزرقاني من خصائص القرآن: "قصد القرآن في اللفظ مع وفائه بالمعنى: ومعنى هذا أنّك في كلّ من جمل القرآن تجد بيانا قاصدا مقدّرا على حاجة النّفوس البشريّة من الهداية الإلهيّة، دون أن يزيد اللفظ على المعنى، أو يقصر عن الوفاء بحاجات الخلق من هداية الخالق"؛[2] فيتجلى المعنى في صورته الكاملة لا إسراف ولا تقتير، ولو أوكل ذلك إلى منطيق بليغ –على رأي صاحب مناهل العرفان- لكان حاله كالزوج بين ضرّتين بمقدار ما يرضي الأولى يغضب الثانية، فإن عمد إلى القصد في اللفظ حمله ذلك على أن يغضّ من شأن المعنى بل قد يصل به الحال إلى تعمية وإلغاز يصعب فكّه، وإن ألقى باله لجلاء المعنى ووضوح صورته ركب متن الإسهاب والإكثار حرصا على أن لا يفوته شيء من المعنى الذي يقصده، وحينئذ لا يسلم اللفظ من داء التخمة من إسرافه وفضوله بل يذهب ذلك ببهائه ورونقه، فيتعثّر السامع في ذيوله ولا يكاد يميّز بين زوائد المعنى وأصوله.[3]

فاللفظ القرآني في تناسق تام مع مدلول غيره من الألفاظ، والمعنى في انسجام كامل مع مؤدّاه (باعتبار مجموع تلك المدلولات) كلٌّ يأخذ بعضه ببعض، هذا ما يعنون له السيوطي تحت النوع الثامن والخمسين من علوم القرآن باسم: "ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى"، ويجعله مقسما إلى قسمين: "الأوّل: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضا، بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله، رعاية لحسن الجوار والمناسبة.

---

(1) المصدر نفسه، ص: 217.

(2) محمد عبد العظيم الزرقاني: المصدر السابق، ج: 2، ص: 254.

(3) المصدر نفسه.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد؛ فإن كان فخما كانت ألفاظه فخمة، أو كان جزلا فجزلة، أو غريبا فغريبة، أو متداولا فمتداولة، أو متوسّطا بين الغرابة والاستعمال فكذلك".[1]

فدلالة اللفظ إذن لها علاقة وطيدة بتأليف النظم/تنافر الكلام، بل يرى صاحب البرهان أن محطّ نظر المفسِّر في مثل هذا المقام مرهون بمراعاة نظم الكلام الذي سيق له وإن خالف أصل الوضع اللغوي، نظرا "لثبوت التجوّز"[2] في استفراد القرآن باستعمالات لغوية جديدة على الأصل العربي، إذ تتفق معه في دلالة اللفظ ابتداء وتختلف معه في الاستعمال من جهة التوظيف السياقي، ومثاله تفسير قوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ (الحجرات: 6)، يقول الزمخشري في الكشاف: "الفسوق: الخروج من الشيء والانسلاخ منه، يقال: فسقت الرطبة عن قشرها.. ثم استعمل في الخروج عن القصد والانسلاخ عن الحق".[3]

فاستعمال لفظ الفاسق للدلالة على من خالف أوامر الله ونواهيه استعمال جديد لم تعهده العرب، إلا أن مدلوله الأصلي وهو الخروج نفسه في القرآن واللغة، ولكن ما مناسبة استعمال هذه اللفظة ضمن هذا السياق بالذّات؟

يقول الزمخشري: "كأنّه قال: أيّ فاسق جاءكم بأيّ نبأ فتوقفوا فيه، وتطلّبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة، ولا تعتمدوا قول الفاسق لأنّ من لا يتحامى جنس الفسوق لا يتحامى الكذب الذي هو نوع منه".[4]

فلفظ الفاسق به شحنة سلبيّة تحمل العديد من المعاني التي ينفر منها الإنسان بل تدعوه الكلمة إلى نوع من الريبة والشّك في كلّ ما يتعلّق بالشّخص

---

(1) جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 593.

(2) فخر الدين الرازي: المصدر السابق، ج: 3، ص: 221.

(3) محمد بن عمر الزمخشري: المصدر السابق، ص: 567.

(4) محمد بن عمر الزمخشري: المصدر السابق، ص: 567/566.

الموصوف بها، وإذا كان سياق الآية يتحدّث عن ثبوت خبر من عدمه بجانب أمر الله سبحانه وتعالى بالتثبّت؛ فإنّ لفظ الفاسق ينسجم مع وجود هذا الزّوج خبر/تثبّت.

يعكّر على هذا المستوى مسألة الاشتراك اللفظي فقد يحمل اللفظ الواحد معنيين أو أكثر وكلاهما يختلف عن الآخر لدرجة التضاد، وبتوظيف ذلك اللفظ وسط الآية يصعب الجزم بأحد المعاني نظرا للتساويها في القوّة وتعادلها في خدمة السياق، ومثاله لفظ "القروء" في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ ، وما كان له من أثر في اختلاف الفهم: فذهب الشافعي ومالك وأحمد في رواية له إلى أنّ القروء هي الأطهار، وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت والفقهاء السبعة.[1] وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية أخرى إلى أن القرء هو الحيض، كما نقل ايضا عن الخلفاء الراشدين.[2]

وعلى نفس الوتيرة يزداد الأمر تعقيدا بالنسبة لمسألة الحقيقة والمجاز، ففضلا عن الخلاف الغير محسوم في وقوع المجاز من عدمه في القرآن الكريم، يبقى اللفظ عاجزا عن التعاطي مع نظم الآيات لتذبذبه بين استعماله فيما وضع له اصطلاحا على وجه يقع به التخاطب أو على أساس استعماله في غير ما وضع له في اصطلاح مسموح به في المجال الخطابي؛ لا أدلّ على خطورة مبحث الحقيقة والمجاز في مسألة تأويل آيات الصفات كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (الفجر: 22)، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الشورى: 11).

4/ المستوى المعجمي: يتجلى مدى الاهتمام بمدأ انسجام النص واتساقه في هذا المستوى من خلال مظهر التكرير الذي أولى له الزركشي نوعا خاصا في

---

[1] سعد الفنيسان: اختلاف المفسرين –أسبابه وآثاره–، ص: 100.

[2] المصدر نفسه.

البرهان، ودافع عنه بقوّة، يقول: "قد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة ظنا أنه لا فائدة له، وليس كذلك بل هو من محاسنها لاسيما إذا تعلّق بعضه ببعض"[1].

فللتكرير إذن مرتبة عظيمة في علوم القرآن وهو في حقيقته يعني: "إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير معنى خشية تناسي الأول لطول العهد به، فإن أعيد لا لتقرير المعنى السابق لم يكن منه"[2].

أما اقتران التقرير بتعريف التكرير عند الزركشي فذلك لكونه أعظم فائدة ترتجى منه أخذا بقاعدة: "الكلام إذا تكرر تقرّر"، إلا أن ذلك لم يمنع صاحب البرهان من عدّ مجموعة أخرى من الفوائد المترتبة عن ظاهرة التكرير النّصي ومنها: التأكيد، زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، التعظيم والتهويل، التعجب، الوعد والتهديد.[3]

وللتكرير صور عديدة لم يفرد لها الزركشي عنوانا خاصا إلا أنه أدخلها ضمن فوائد التكرير وأمثلته وهي ست صور[4]:

1. تكرير نفس اللفظ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ الحاقة: ١.
2. تكرير الجملة ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ المدثر: ١٩ – ٢٠.
3. تكرير مع تعدّد الأصل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.
4. تكرير الإضراب: ويكون باستعمال "بل" بعد كلام موجب وهو ضربان: أحدهما: أن يكون ما فيها من الرّد راجعا إلى العباد نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ (الأنبياء: 5).

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 627.

[2] المصدر نفسه، ص: 628.

[3] المصدر نفسه، 628-632.

[4] المصدر نفسه، ص: 628-639.

والثاني: أن يكون إبطالا مع انقضاء وقته وأولويّة ذكر ما بعده نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِيٍّ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ (ص: 8).

5. تكرير الأمثال كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ (فاطر: 19-22).

6. تكرير القصص في القرآن: كقصّة إبليس في السّجود لآدم، وقصّة موسى وغيره من الانبياء، وذلك لجملة من الفوائد منها: تسلية قلب النبي صلى الله عليه وسلم، وتنزيه الكلام من أن تكون ألفاظه واحدة بأعيانها، وتفريق المعاني التي اشتملت عليها القصّة الواحدة في تارات التّكرار ليجد البليغ لما فيها من التغيير ميلا إلى سماعها، وكذا إخراج الكلام بصور متباينة في النّظم مع وحدة المعنى.

إنّ المتأمل لجملة هذه الصّور يلحظ مدى دقّة الزركشي في ضبط مسألة التّكرير وتوظيفها لخدمة الانسجام وذلك من خلال:

المنظور الأوّل: تأطير لظاهرة التكرير داخل الآيات/السورة الواحدة في الصّور الخمسة السابق ذكرها.

المنظور الثاني: ورود ظاهرة التكرير على مستوى الخطاب القرآني ككل؛ وهذا ما التفت إليه من خلال طرح إشكاليّة تكرّر القصّة الواحدة في مواضع مختلفة من سور القرآن، ويبقى المنظور الثاني متّصل أشدّ الاتّصال بالأوّل؛ لأنّ تحقيق نصيّة نص ما تكمن في انسجام تأويله داخل سياق الآيات وسياق الخطاب العام.

ويلفت انتباهنا من الجانب التّطبيقي -كملاحظة من الدّرجة الثّانية- أنّ تعامل المفسّرين مع التّكرير لم يكن بتتبّعه كمجرّد وسيلة تربط أجزاء الخطاب

بعضها ببعض، بل اعتنوا إضافة إلى ذلك بدلالته،[1] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (البقرة: 40).

تعتبر الآية تكريرا جزئيّا للآية السّابقة: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ (البقرد: 39)، حيث يورد الرّازي في سبب إعادة الكلام فائدتين: الأولى هي توكيد الحجّة على بني إسرائيل، والثانية: تحذير من ترك اتباع محمد صلى الله عليه وسلّم.[2]

بينما نجد فائدة التكرير تختلف في الآية نفسها بالنسبة لابن عاشور؛ إذ يرى أنّ وقوعه كان للاهتمام بهذا الخطاب، فللتكرير هنا نكتة جمع الكلامين بعد تفريقهما، ونكتة: تعداد لما فيه إجمال معنى النّعمة.[3]

وفي هذا تنصيص واضح على الوظيفة المزدوجة التي يقوم بها التكرير وهي: أوّلا الرّبط/الجمع بين الكلامين، والثانية: الوظيفة التّداوليّة المعبّر عنها بالاهتمام بالخطاب عن طريق لفت أسماع المتلقّين، بالإضافة إلى أنّ افتتاح الخطاب على هذا النّحو الإجمالي يمنح إمكانيّة التّفصيل نعمة نعمة.[4]

5/ المستوى الدّلالي: إذا كان وعي الدراسات اللّسانيّة في الغرب سمح بالانتقال من طور الجملة إلى النّص، فإنّ علوم القرآن كان لها السّبق في الوعي بضرورة هذه النّقلة، ذلك ما يعبّر عنه بعلم المناسبة.[5]حيث يقصد بالمناسبة ذلك المعنى الرّابط بين أجزاء الكلام سواء كان عامّا أو خاصّا، عقليّا أو حسيّا أو خياليًّا، أو تلازما ذهنيّا كالسبب والمسبب، والعلّة والمعلول، والنّظيرين والضّدين،[6]

---

[1] محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 179.

[2] فخر الدّين الرّزي: المصدر السابق، ج: 3، ص: 55.

[3] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج: 1، ص: 483/482.

[4] محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 179.

[5] نوال لخلف: الانسجام في القرآن الكريم –سورة النور أنموذجا- ، ص: 98.

[6] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 631.

وغيرها من أنواع العلاقات التي بفضلها يصير "التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"[1] حتى يكون القرآن "كالكلمة الواحدة"[2].

والمناسبة في علوم القرآن تأخذ أشكالا وأنواعا عدّة نذكرها على التّرتيب الآتي:

1. المناسبة داخل الآية الواحدة: يفرد لها الزركشي عنوانا خاصّا يسمه بـ: "ائتلاف الفواصل مع ما يدلّ عليه الكلام"، ويقول في هذا السّياق: "اعلم أنّ من المواضع التي يتأكّد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره وإيقاع الشيء فيها بما يشاكله، فلابدّ أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولا وإلا خرج بعض الكلام عن بعض، وفواصل القرآن لا تخرج عن ذلك، لكن منه ما يظهر ومنه ما يستخرج بالتأمل للّبيب"، وفيها أربعة أقسام:[3]

التّصدير: إذا تقدّم لفظها بعينه.

التّوشيح: إذا كان في أثناء الصّدر، ودلالة التصدير لفظيّة بينما دلالة التّوشيح معنويّة.

الإيغال: إذا أفادت معنى زائدا بعد تمام معنى الكلام.

التّمكين: وهو أن يمهّد قبلها تمهيدا تأتي به الفاصلة مستقرّة ومطمئنّة في موضعها، غير نافذة ولا قلقة، متعلّقة المعنى بالكلام كلّه بحيث لو طرحت اختلّ المعنى واضطرب الفهم.

2. المناسبة بين الآيات: ذكر الآية بعد الأخرى عند الزركشي لا يخرج عن حالتين:[4]

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 36.

[2] المصدر نفسه، ص: 37.

[3] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 65.

[4] المصدر نفسه، ص: 39.

-إمّا أن يكون وجه التّرابط فيها واضحا لتعلق الكلام بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى، أو إذا جاءت الثانية على جهة التأكيد والتفسير أو الاعتراض والتشييد وهذا القسم لا كلام فيه.

-وإمّا أن لا يظهر الارتباط، بل يظهر أنّ كلّ جملة مستقلّة عن الأخرى، وهذا القسم هو الذي يبحث فيه عن وجه التّلازم بين الآية وتاليتها، ويقسّمه الزركشي إلى قسمين:[1]

الأوّل: ما وقع فيه العطف (هذا القسم تمّ التّطرّق إليه في المستوى النّحوي).

الثّاني: أن يعدم العطف، وحينئذ لابدّ من دعامة تؤذن باتّصال الكلام، وهي قرائن معنويّة مؤذنة بالرّبط حيث تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثّاني، وله أسباب:

أحدها: التنظير؛ فإنّ إلحاق النّظير بالنّظير من دأب العقلاء.[2]

والثاني: المضادّة؛ على قول من قال: "بضدّها تتبيّن الأشياء".[3]

والثالث: الاستطراد؛ وفيه يتم التنقل مما ابتدئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلس اختلاسا مع دقّة المعنى، بحيث لا يشعر السّامع بالانتقال من المعنى الأوّل إلاّ وقد وقع عليه الثاني من شدّة الالتئام بينهما.[4]

3. المناسبة داخل السورة الواحدة: إنّ الحديث عن تماسك أجزاء السورة الواحدة يحيل العقل بالدرجة الأولى إلى التّساؤل عن علاقة اسم السورة بمحتواها/مضمونها، ذلك المبدأ الذي أطلق عليه براون ويول اسم "التغريض" هو نفسه الذي يقصده الزركشي بقوله: "ينبغي النظر في وجه اختصاص كل

---

[1] المصدر نفسه، ص: 44.

[2] المصدر نفسه، ص: 44.

[3] المصدر نفسه، ص: 47.

[4] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 632.

سورة بما سمّيت به"[1]، إذ يحمل اسم السورة من الدّلالات ما يوجّه أو يقوّي الفهم الدّاخلي لآياتها.

ونظرا إلى أنّ "التناسب هو الذي يضع الآيات في سياقها الدّاخلي العام والخاص"[2]، فإنّ غيابه يعني تشتت الكلام وتنافر المعاني، "مما قد يثير قلقا متزايدا اتجاه انسجام النص القرآني"[3]، لهذا حرص علماء القرآن على وضع الآليّات اللاّزمة للوصول إلى إيجاد التّناسب ومن ذلك:

أوّلا: النّظر إلى الغرض الذي سيقت له السورة وما يحتاج إليه ذلك الغرض من مقدّمات، ومراتب لتلك المقدّمات في القرب والبعد من المطلوب وما تستتبعه من استشراف نفس السّامع إلى الأحكام أو اللّوازم التّابعة له.[4]

ثانيا: تنوّع الخطاب داخل السورة الواحدة،[5] فقد تحتوي كل سورة على مجموعة مختلفة من المواضيع التي يحصل الربط بينها بتأمل ترتيبها، "ويؤكّد هذا حرص علماء القرآن على ضمان الحدّ الأقصى من إمكانات النّص الدّاخليّة عن التّناسق والانتظام"[6].

ثالثا: استثمار سياقات أخرى لإثبات وجود التناسب كتبرير لغيابه في ظل السّياق الأصلي،[7] سواء كان ذلك بالاستنجاد بمواضع أخرى من القرآن الكريم أو بأحاديث من السنة الصحيحة.

ومن هذا النوع أيضا:

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 190.

[2] حياة اليعقوبي: المصدر السابق، ص: 290.

[3] المصدر نفسه.

[4] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 634/633.

[5] المصدر نفسه، ص: 634.

[6] حياة اليعقوبي: المصدر السابق، ص: 291.

[7] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق.

مناسبة فاتحة السورة لخاتمتها، ومثاله ما جاء في سورة القصص، استهلّت بأمر موسى ونصرته وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ (القصص: 17)، وخروجه من وطنه، وختمت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن لا يكون ظهيرا للكافرين وتسلية عن إخراجه من مكّة ووعده بالعود إليها لقوله تعالى في أوّل السورة: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ﴾ [1] (القصص: 7).

4. **تناسب السّور:** إنّ الحديث عن مسألة ترابط السّور وحقيقة تتاليها يفرض علينا بداية أن نتحدّث عن ترتيب السّور: هل هو توقيفي أم اجتهادي؟

هذا السّؤال يقف كعائق يحول دون تحقيق الانسجام المنشود بين سور القرآن الكريم، لذلك نلحظ اهتمام علماء القرآن بالإجابة عنه رفعا للإشكال ودعما لمبدأ المناسبة، حيث يحكي السّيوطي خلاف العلماء حول ترتيب السّور في المصحف الكريم ويقسّمه إلى موقفين:[2]

-يذهب الفريق الأوّل إلى أنّ ترتيب السّور تمّ باجتهاد من الصحابة، وهو رأي جمهور العلماء ومنهم: مالك والقاضي أبو بكر في أحد قوليه، وابن فارس...

-بينما يرى الفريق الثاني أنّ الترتيب تم بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم، ويمثّل هذا الرأي جمع من العلماء منهم: الكرماني وأبو بكر الأنباري وابن الحصار والبيهقي وغيرهم...

-ويضيف الزركشي موقفا ثالثا تبنّاه ابن عطيّة ذهب فيه إلى رأي وسط، حيث يعتقد أنّ: كثيرا من السّور قد علم ترتيبها في حياته صلى الله عليه وسلم كالسبع الطوال والحواميم والمفصل، أما ما سواه فأوكل للأمة بعده.[3]

---

[1] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 635.

[2] المصدر نفسه، ص: 138/137.

[3] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 181.

أما السيوطي فاختار القول بتوقيفية الترتيب، بل دافع عنه بشدّة ولا يستغرب ذلك منه وهو من أكبر العلماء الذين خاضوا في مسألة المناسبة خاصّة في مؤلّفه المشهور: تناسق الدّرر في تناسب السّور"، أين بنى تصوّره حول انسجام النّص القرآني عبر ما أسماه بقاعدة: "الإجمال والتفصيل بين السّور"، إذ يعتمد في ذلك على الاعتقاد بوجود مجموعة من العناصر المزروعة في سورة معيّنة، يقع تنميتها في سورة/ سور لاحقة، بل قد تكون سورة بأكملها –في نظره- تنمية لآية أو آيتين وردتا في سورة سابقة، دون أن تخلو السورة اللاّحقة بدورها من عناصر قابلة للنّمو فيما يليها من السّور؛ حيث يسير كلّ ما سبق في اتّجاهين معاكسين: مد/جزر، ذهاب/إيّاب.[1]

وبنفس الدّرجة من الثّقة يختار الزركشي أيضا القول الثّاني على اعتبار أن الخلاف لفظي وكل الأقوال تخدم توقيفيّة التّرتيب، بدليل أنّ من تبنّى الرأي الأوّل يقول: "إنّه رمز إليهم بذلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال الإمام مالك: إنّما ألّفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبي صلى الله عليه وسلم، مع قوله أنّ ترتيب السّور اجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنّه: هل ذلك بتوقيف قولي أم مجرّد إسناد فعلي؟"[2]، وفي كلا الحالتين يكون تريتيب السّور توقيفي من النبي صلى الله عليه وسلم لا اجتهاد للصحابة فيه.

وأخذا بهذا الرأي يسير كل من السيوطي والزركشي في عدّ صور المناسبة، ويتشاركان تحت هذا الباب عنوان:

مناسبة فاتحة السّورة لخاتمة التي قبلها: حيث تتعلّق كل سورة بسابقتها إمّا لفظا أو معنى.[3]

---

[1] محمد خطابي: المصدر السابق، ص: 202/201.

[2] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 181.

[3] المصدر نفسه، ص: 131، وجلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ص: 636.

5. ويضاف إلى مستويات المناسبة أيضا ما يطلق عليه علاقة: العموم والخصوص، الإطلاق والتقييد، التفسير والبيان، التقديم والتأخير،[1] الإيجاز والإطناب؛[2] إذ الحكم بوجود إحدى هذه العلاقات داخل النّص القرآني هو أمر مرتبط أساسا بتحقّق المناسبة بين كلّ ثنائية سبق ذكرها.

وكمثال تطبيقي لهذا المستوى نختار قوله تعالى: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ (القيامة: 17)، لنتساءل عن وجه مناسبة الآية لما قبلها وما بعدها من الآيات التي وضعت في سياقها، وبعد البحث والاستقراء نلحظ وجود عدّة أقوال نذكر منها على سبيل التّدليل:

قول البقاعي: حيث يرى أن الآيات التي تحدّثت عن القرآن الكريم جاءت اعتراضيّة في وصف حال القيامة، والمناسبة تكمن في: الفرق بين النّفس اللّوّامة في الخير والنّفس اللّوّامة في الشّر؛ هذه المناسبة تمتد جذورها إلى السّورة السابقة، إذ تتصل مباشرة بقوله: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ المدثر: ٢٥، حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخشى أن لا يتقن حفظ القرآن، فتدخل عليه كلمة مثلا فيكون من قول البشر، فنهاه الله تعالى عن العجلة وضمن له الحفظ، ثمّ علّل هذا النّهي وأكّده بقوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾[3].

قول الرّازي: يعتقد فخر الدّين الرازي أنّ ورود هذه الآية في هذا السّياق يحتمل عدّة وجوه[4]:

---

[1] المصدر نفسه، ص: 340/338/436/770..

[2] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 528.

[3] برهان الدين البقاعي: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، ج: 21، ص: 100.

[4] فخر الدين الرازي: المصدر السابق، ص: 222-224.

أوّلها: احتمال أن يكون أمر الاستعجال منهي عنه قبل هذه الحادثة، إنّما وقع له صلى الله عليه وسلم في هذا الوقت على سبيل الاعتراض، كالمدرّس الذي ينهى تلميذه عن الالتفات يمينا وشمالا أثناء الدّرس ثمّ يعود إليه من جديد.

وثانيها: أنّه تعالى نقل عن الكفّار موقفهم من حبّ السّعادة العاجلة في قوله: ﴿ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٥، ثمّ بيّن أنّ التّعجيل مذموم مطلقا حتى ولو كان في أمور الدّين فقال:﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ القيامة: ١٦.

وثالثها: أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ القيامة: ١٤ – ١٥، وقد كان صلى الله عليه وسلم يجعل خوف النّسيان عذرا للتّعجيل؛ فكأنّه قيل له: إنّ الحفظ لا يحصل إلاّ بتوقيف من الله ومعونة منه، فاترك هذا التّعجيل.

ورابعها: كأنّه تعالى قال يا محمد إنّ غرضك من هذا التّعجيل أن تحفظه وتبلّغه إليهم، لكن لا حاجة إلى هذا فإنّ ﴿ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾ ، وهم بقلوبهم يعلمون أنّ ما هم عليه من شرك منكر وباطل، فإذا كان غرضك من هذا التّعجيل أن تعرّفهم قبح ما هم عليه فهو أمر حاصل عندهم، فلم يبق لهذا التّعجيل فائدة.

وخامسها: أنّ الكافر كأنّه يفرّ من الله إلى غيره حين قوله: ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾، وكذلك حال محمد صلى الله عله وسلم يستعين على حفظ القرآن بالتكرار بدل الاستعانة بالله فنهي عن ذلك.

وسادسها: ما ذكره القفّال وهو أنّ قوله "لا تحرّك به لسانك لتعجل به" ليس خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو خطاب للإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ القيامة: 13، والمراد أنّه من شدّة قبائح أفعاله يتلجلج لسانه من شدّة الخوف وهو يقرأ كتابه بسرعة، فيقال له: "لا تحرّك

به لسانك لتعجل به... فاتّبع قرآنه" بالإقرار، ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ بشرح مراتب عقوبته.

نخلص مما سبق إلى مجموعة من الملاحظات:

-تمّ التّطرّق لعلم المناسبة من منطلق غياب الانسجام الداخلي للنص القرآني؛ فالسّؤال عن سبب التّرابط بين الآيات/السّور هو الدّافع الحقيقي لإنشاء علم المناسبة.

-المناسبة أمر اجتهادي "فهو أمر معقول إذا عرض على العقول تلقّته بالقبول"[1]، وبناء عليه فإنّ انسجام النّص القرآني على هذا المستوى مرتبط أساسا بانسجام تأويله.

-إنّ عدم حسم مسألة ترتيب السّور بشكل نهائي، يشكّل مأزقا حقيقيّا بالنسبة لعلماء القرآن، إذ يعدّ حسم الخلاف أمرا ضروريّا لتوفير قاعدة صلبة ينطلق منها علم المناسبة نحو تحقيق انسجام النّص القرآني، فغياب هذه القاعدة يشكّك في مشروعيّة هذا العلم ويدفعنا للتّساؤل عن مدى فعاليّته في تحقيق مبدأ الانسجام.

6/ **المستوى التداولي:** نقصد به مجموع الأسباب الخارجة عن النّص والتي تدعم مبدأ الانسجام داخله، وتوجه المعنى عن طريق ضبط حدود التأويل، وهي في حقيقتها تقابل "السياق"[2] عند كل من براون ويول، وتنطبق في فحواها على المقولة العربيّة: "لكلّ مقام مقال"، وأحسن ممثّل لهذا المستوى هو ما يعرف في علوم القرآن بـ:

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 36.

[2] تتوقف العوامل المعتمدة في السّياق على الإشكاليّة المطروحة، إلاّ أنّ هناك قدرا متّفق عليه يلخّص فيما يلي: المشاركين، الإطار الزمكاني والغاية. أنظر، دومينيك مانغنو: المصدر السابق، ص: 28.

أوّلها: احتمال أن يكون أمر الاستعجال منهي عنه قبل هذه الحادثة، إنّما وقع له صلى الله عليه وسلم في هذا الوقت على سبيل الاعتراض، كالمدرّس الذي ينهى تلميذه عن الالتفات يمينا وشمالا أثناء الدّرس ثمّ يعود إليه من جديد.

وثانيها: أنّه تعالى نقل عن الكفّار موقفهم من حبّ السّعادة العاجلة في قوله: ﴿ بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ﴾ القيامة: ٥، ثمّ بيّن أنّ التّعجيل مذموم مطلقا حتى ولو كان في أمور الدّين فقال: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴾ القيامة: ١٦.

وثالثها: أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ القيامة: ١٤ – ١٥، وقد كان صلى الله عليه وسلم يجعل خوف النّسيان عذرا للتّعجيل؛ فكأنّه قيل له: إنّ الحفظ لا يحصل إلاّ بتوقيف من الله ومعونة منه، فاترك هذا التّعجيل.

ورابعها: كأنّه تعالى قال يا محمد إنّ غرضك من هذا التّعجيل أن تحفظه وتبلّغه إليهم، لكن لا حاجة إلى هذا فإنّ ﴿ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴾ ، وهم بقلوبهم يعلمون أنّ ما هم عليه من شرك منكر وباطل، فإذا كان غرضك من هذا التّعجيل أن تعرّفهم قبح ما هم عليه فهو أمر حاصل عندهم، فلم يبق لهذا التّعجيل فائدة.

وخامسها: أنّ الكافر كأنّه يفرّ من الله إلى غيره حين قوله: ﴿ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾، وكذلك حال محمد صلى الله عله وسلم يستعين على حفظ القرآن بالتكرار بدل الاستعانة بالله فنهي عن ذلك.

وسادسها: ما ذكره القفّال وهو أنّ قوله "لا تحرّك به لسانك لتعجل به" ليس خطابا للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو خطاب للإنسان المذكور في قوله تعالى: ﴿ يُنَبَّؤُا۟ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍۭ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ القيامة: 13، والمراد أنّه من شدّة قبائح أفعاله يتلجلج لسانه من شدّة الخوف وهو يقرأ كتابه بسرعة، فيقال له: "لا تحرّك

أسباب النزول:

أدرك علماء القرآن منذ وقت مبكّر مدى أهميّة أسباب النزول في صياغة المعنى وفهم الآيات إذ "لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصّتها وبيان نزولها"[1]، وأنّ "العلم بالسّبب يورّث العلم بالمسبب"[2]، فمن فوائد معرفة أسباب النزول تخصيص العموم ودفع توهم الحصر، نمثّل لذلك بموقف الشافعي من قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ (الأنعام: 145)، إذ جاءت الآية مناقضة لغرض الكفار: تحريم ما أحلّ الله/ تحليل ماحرّمه؛ فالقصد إثبات التّحريم لا إثبات الحل. هذا الموقف الذي تبنّاه الشافعي فتح المجال لمخالفة مالك في حصر المحرّمات فيما ذكرته الآية.[3]

إلاّ أنّ البحث في سبب النّزول أثار مجموعة من الإشكالات:

1. تعارض السّبب الخاص مع مناسبة الآية لعموم سياقها.
2. قول الصّحابي: "نزلت هذه الآية في كذا" هل يجري مجرى المسند فيكون نصّاً في السّببيّة؟ أو هو غير مسند، فيكون بذلك نصًّا معتمدا في تفسير الآية؟
3. نزول القرآن منجّما حسب الوقائع والأسباب ألا يحيل على تنافر أجزائه وانعدام انسجامه؟
4. اعتماد سبب النزول في فهم النص القرآني قد يثير مشكلة عقديّة تتمثّل في: ارتباطه بالحوادث الآنيّة في الوقت الذي يبني فيه كونيّته وتعاليه حدّ الإعجاز بشكل مستمر.[4]

---

[1] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، نقلا عن الواحدي، ص: 71.

[2] المصدر نفسه، نقلا عن ابن تيمية.

[3] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 29.

[4] حياة اليعقوبي: المصدر السابق، ص: 283.

5. قد يتعدّد السّبب والنّازل واحد، فهل يؤثّر ذلك على دلالة الآية وانسجامها مع غيرها؟

حاول علماء القرآن الإجابة عن كلّ ما سبق، وسنحاول أن نعرض لأقوالهم على النحو الآتي:

المسألة الأولى: قد تنزل الآية الواحدة على سبب النّزول ثمّ تدرج ضمن سياق معيّن خدمة للنّظم، وهنا يتساءل الزركشي في مستوى دلالة اللّفظ عمّا وضعت الآية مناسبة له وقد نزلت لسبب خاص: "هل هي كالسّبب فلا يخرج ويكون مرادا من الآيات قطعا، أو لا ينتهي في القوّة إلى ذلك لأنّه قد يراد غيره وتكون المناسبة مشبهة به؟ فيه احتمال"[1].

صحيح أنّ وجود هذا الاحتمال يبعث على نوع من الارتياب وعدم الثّبات، إلاّ أنّ قليلا من التأمّل يؤدّي إلى الوثوق بوجود انسجام بين الآيات في كلتا الحالتين؛ لأنّ الأمر لا يخرج عن صورتين:

-إمّا أن تلعب دلالة اللّفظ دورا مزدوجا: بين الدّلالة على السّبب من جهة، والدّلالة على ما وضعت معه الآية من جهة ثانية، فتكون هي همزة الوصل بين السّياق والسّبب الخاص، ويحصل بذلك الانسجام المطلوب باستحضار المناسبة تمهيدا ثمّ السّبب تأكيدا.

-وإمّا أن تكتفي دلالة اللّفظ بالدّور الأوّل وتستقلّ بنفسها عمّا وضعت معه الآية، فيكون السّبب الخاص داعما لفهم تلك الآية، وتكون المناسبة داعمة لاتصال الكلام بعضه ببعض وهو انسجام مضاعف.

فالإشكال إذن لا يكمن في تنازع السّبب والمناسبة؛ بل في أولويّة ذكر أحدهما على الآخر ترتيبا، هذا ما يفهم بوضوح تام من خلال جواب الزركشي عن الإشكال: "والتحقيق: التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقّفا على سبب

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 30.

النّزول... فهذا ينبغي فيه تقديم السّبب لأنّه حينئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقّف على ذلك، فالأولى تقديم وجه المناسبة".[1]

المسألة الثّانية: اختلف في قول الصّحابي: "نزلت هذه الآية في كذا" إلى قولين:

الأوّل: أنّه نصّ في السّببيّة وهو حديث مسند على قول البخاري والحاكم وابن الصّلاح.[2]

والثاني: أنّه نصّ في تفسير الآية لا يأخذ حكم المسند على قول مسلم وأحمد وغيرهما، وهو اختيار الزركشي في البرهان،[3] والزرقاني في مناهل العرفان.[4]

وسواء كان قول الصّحابي نصّا في السّببيّة أو تأويلا للآية، فهم أعلم النّاس بالقرآن رضوان الله عليهم، وإذا صحّ السّند إليهم كان ذلك النصّ معينا للفهم في كلّ الأحوال وليس عائقا مطلقا في وجه تحقيق الانسجام.

المسألة الثالثة: خروجا من الإشكال يقول الزرقاني: "أمّا القرآن فقد خرق العادة في هذه النّاحية أيضا: نزل مفرّقا منجّما لكنّه تمّ مترابطا محكما، وتفرّقت نجومه تفرّق الأسباب، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأحباب، **ولم يتكامل نزوله إلاّ بعد عشرين عاما، ولكن تكامل انسجامه بداية وختاما**!!"[5]، فما الدّليل على كلام الزّرقاني، وعلى أيّ جدار صلب اتكأ الرجل؟

لقد انتهى بعض علماء القرآن بما فيهم الزرقاني إلى أنّ "فصل الخطاب أنّها -الآيات- على حسب الوقائع تنزيلا وعلى حسب الحكمة ترتيبا، فالمصحف كالصحف الكريمة على وفق ما في الكتاب المكنون مرتّبة سوره كلّه وآياته بالتّوقيف"[6].

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 35.

[2] جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 76.

[3] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 33.

[4] محمد عبد العظيم الزرقاني: المصدر السابق، ج: 1، ص: 95.

[5] المصدر نفسه، ص: 53.

[6] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 37.

إلاّ أنّ هذا القول الذي أورده الزركشي في البرهان لا يسلم هو الآخر من وجود بعض التناقضات؛ فحسم القول بتوقيفيّة الآيات يمثّل حلاّ فعليّا للخروج "من مأزق التّصادم بين التنجيم وبين الآيات والمناسبة"[1]؛ إلاّ أنّ عدم الجزم بتوقيفيّة ترتيب السّور يبقى عائقا يحول دون تحقيق الصورة الكاملة لمبدأ الانسجام في القرآن الكريم.

المسألة الرّابعة: هذه المسألة كانت دافعا لظهور البحث عن عموم اللّفظ وخصوص السّبب؛ إذ استقرّ الجمهور على انّ العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السّبب، بينما اختار غيرهم عكس ذلك.[2]

وأيًّا كان الخلاف حول القضيّة فإنّ "حكم النّص العام الوارد على سبب يتعدّى عند هؤلاء وهؤلاء أفراد غير السّبب؛ بيد أنّ الجمهور يقولون: إنّه يتناولهم بهذا النّص نفسه، وغير الجمهور يقولون: إنّه لا يتناولهم إلاّ قياسا أو بنصّ آخر.."[3]، ولم يثبت قطُّ أن قال عاقل أنّ السبب ارتبط بشخص/أشخاص معيّنين زمن النزول وانقضى بموتهم، وبناء عليه تسقط الدعوى القائلة بجمود بعض الآيات أو ما يعبّر عنه بآنيّة الحوادث.

المسألة الخامسة: كمحاولة للإجابة عن الإشكال الواقع في هذه المسألة يذكر الزرقاني في تعدّد السّبب مع وحدة النّازل صورا نجملها في الآتي:[4]

الصورة الأولى: كلّ الرّوايات صريحة في السّببيّة، إلاّ أنّ واحدة منها صحيحة والأخرى غير صحيحة، فيؤخذ بالأولى.

---

(1) حياة اليعقوبي: المصدر السابق، ص: 288.

(2) محمد عبد العظيم الزرقاني: المصدر السابق، ص: 106.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه، ص: 97-100.

الصورة الثانية: كل الرّوايات صريحة في السّببيّة، صحيحة السّند، مع وجود مرجّح لإحداها على البقيّة (كزيادة في الصّحّة أو شهادة الرّاوي للقصّة)، فحكمها أن نأخذ في بيان السّبب بالرّاجحة دون المرجوحة.

الصورة الثالثة: كلّ الرّوايات صريحة في السّببيّة، متساوية في درجة الصّحة مع إمكانيّة الجمع بينها لتقارب الزمن، فحكم هذه الصورة أن يحمل الأمر على تعدّد السّبب.

الصورة الرّابعة: تطابق السّابقة إلاّ أنّه لا يمكن الجمع بين الرّوايات لتباعد الزمن بين الأسباب، فحكمها أن يحمل الأمر على تكرار النّزول بعدد الأسباب.

أمّا الصور الثلاث الأولى فالانسجام متحقّق بالتخيير في الأولى والثانية، والجمع في الثالثة، إنّما يقع كلّ الإشكال في الرّابعة أين اختار الزرقاني والزركشي[1] القول بتكرّر النزول، بينما اكتفى السّيوطي[2] بذكر الخلاف.

إنّ تكرّر نزول الآية الواحدة لوجود أسباب عدّة يقابله بالضّرورة تعدّد مدلولاتها؛ لأنّ السّؤال الباعث على تكرّر النزول وحاجة الأشخاص المعنيّين به وتغيّر الزمان والمكان، كلّها عوامل مؤثّرة على المعنى؛ وإذا تقرّر هذا تحوّل السّؤال: كيف يتحقّق انسجام هذه الآية مع نظيراتها في ضوء القول بتعدّد الفهوم بداخلها من جهة، والقول باجتهاديّة المناسبة من جهة أخرى؟

إنّ إجابة منصفة ومقنعة عن هذا السّؤال تتطلّب ضبط دقيق لمجموع الرّوايات التي يعتقد أنّها تندرج تحت هذه الصورة، ثم ينظر في وجه مناسبتها لغيرها من الآيات التي وضعت في سياقها، ليتبيّن لنا مدى الاصطدام بين مختلف الفهوم أو مدى تعدّد تأويلات الانسجام بتعدّد المدلولات النّاتجة عن المناسبة وتكرّر النّزول.

---

[1] بدر الدين الزركشي: المصدر السابق، ص: 33.

[2] جلال الدين السّيوطي: الإتقان في علوم القرآن، المصدر السابق، ص: 85/84.

هذا ولابدّ أن نشير أنّ هناك من يعتقد بوجود إمكانيّة دائمة للترجيح تصاحب كل صور التعدّد بما فيها هذه الأخيرة على رأي منّاع القطّان،[1] وقد خرج هذا القول كنتيجة لاستشكال الوضع.

وكمثال تطبيقي لهذا المستوى نختار قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ (النساء: 51)، وعلاقتها بالآية التي بعدها من نفس السورة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ (النساء: 58).

ذكر في سبب نزولها ثلاث روايات:

-الأولى: أنّها نزلت في كعب بن الأشرف حين سئل من قبل قريش عن أفضليّة دينهم على الإسلام، فقال: أنتم خير.[2]

والثانية: أنّ جماعة من اليهود قدموا على قريش، فسألوهم على أنّهم أهل كتاب: أديننا خير أم دين محمد –صلى الله عليه وسلم-؟ فأجابوا كاذبين: دينكم خير من دينه، وأنتم أهدى منه.[3]

والثالثة: أنّها نزلت في حُيَيّ بن أخْطَب وكعب بن الأَشْرَف، جاء كلاهما إلى مكّة فقالت لهم قريش: أنتم أهل الكتاب وأهل العلم القديم، فأخبرونا عنّا وعن محمد –صلى الله عليه وسلم-، فردّوا مجيبين: بل أنتم خير وأهدى سبيلا.[4]

تتفق كل الروايات المذكورة آنفا في أنّ السبب هو إجابة اليهود على سؤال قريش، وبغضّ النظر عن الشخص الذي نزلت الآية بخصوصه نتساءل عن مدى

---

[1] منّاع القطّان: مباحث في علوم القرآن، ص: 87.

[2] جلال الدين السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ص: 79.

[3] جلال الدين السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، المصدر السابق، ص: 79.

[4] علي بن أحمد الواحدي: أسباب نزول القرآن، ص: 160.

إمكانيّة تظافر السبب والمناسبة في إبراز انسجام هذه الآيات، هل ستتكئ المناسبة على السّبب أم ستستقلّ عنه؟

-اختار الطاهر بن عاشور السبب الثالث، ثم جعل قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ امتدادا لسابقتها: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ (النساء: 51)، على أنّ ذكر أحوال أهل الكتاب في تحريفهم الكلم عن مواضعه، وليّهم ألسنتهم، وافترائهم على الله الكذب، وحسدهم لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمّته، كلّ ذلك يشتمل على خيانة أمانة الدين والعلم والحق والنعمة وهي أمانات معنويّة، فناسب أن يعقب ذلك بالأمر بأداء الأمانة الحسيّة إلى أهلها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ (النساء: 58).[1]

-وكذلك سيّد قطب يقدّم السبب على المناسبة معتمدا على الرّواية الثانية، إلاّ أنّه يخالف صاحب التحرير والتنوير في وجه الترابط بين الآتين؛ إذ يرى أنّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ وما تلاها من آيات يعبّر عن درس جديد يكمن في الحديث عن شرط الإيمان وحدّه، وأنّ المنهج الحياتي الكامل للأمّة هو الإسلام، ومن هذا الباب تحدّد تكاليف الجماعة المسلمة ليأخذ موضوع أداء الأمانات مكانا مهمّا، حيث تعدّ أمانة المعرفة والهداية والإيمان كبرى الأمانات، ومنها تنبثق سائر الأمانات الأخرى، وعلى رأسها أمانة الشّهادة لهذا الدّين على مستوى النّفس بمجاهدتها، وعلى مستوى الغير بالدعوة للإسلام وبيان فضله ومزيّته، ومنها أيضا أداء الأمانات الماديّة كالودائع وغيرها...[2]

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور: المصدر السابق، ج: 5، ص: 86-91.

[2] سيّد قطب: في ظلال القرآن، ج: 5، م: 2، ص: 73-76.

يتبيّن من خلال ماسبق وجود فارق كبير في تفسير الآيات، فبينما بنى ابن عاشور تصوّره للمناسبة على أساس سبب النزول، فضّل سيّد قطب أن يجعل المناسبة مستقلّة عن السّبب، وكلا الطريقين يخدم مبدأ الانسجام كما سبقت الإشارة.

وحاصل هذا الطّرح أنّ الرؤية لمبدا الانسجام تختلف باختلاف موقف كلّ عالم من المسائل الآتية:

- ترجيح القراءات القرآنيّة وتوجيهها لخدمة تفسير الآية.
- الإحاطة بجميع العلوم المساعدة على فهم جيّد للنصوص القرآنية على اختلاف أنواعها.
- اختيار اتّجاه معيّن في التفسير: داخلي/بالمأثور، خارجي/بالرّأي.
- الانتقال الموضوعاتي في السورة الواحدة.
- تكرار المواضيع نفسها عبر سور مختلفة.
- اختلاف ترتيب المصحف عن ترتيب التنزيل.
- تناقض بين بعض الآيات في السّور المختلفة.
- تجاور السّبب والمناسبة في ذات الوقت داخل سياق معيّن.
- تعدّد روايات السّبب مع وحدة النّازل.
- دلالة السّياق المقامي: هل العبرة بعموم اللّفظ أم بخصوص السّبب؟

إنّ توسّط النص بين الانسجام والتأويل خلق علاقة وطيدة بين هذه الثنائية، إذ يستحيل تصوّر وجود أحدهما دون الآخر؛ فالنّص يستمدّ انسجامه عبر انسجام تأويله، وكذلك التأويل يستمدّ مشروعيّته عندما يضبط آليّات الانسجام ويبرع في توظيفها لصالحه؛ فالعلاقة بينهما علاقة جدليّة بامتياز.

إنّ تعدّد الآراء وتباينها حول ضبط آليّات الانسجام عند علماء القرآن من شأنه أن يعزّز الثّقة بمعقوليّة الخطاب القرآني من جهة. ومن جهة أخرى، في ذلك تشجيع واضح لتحرير الطّاقة التّأويليّة لكلّ مفسّر، على ألاّ يكون هذا مدعاة

للقول بانفتاح لا نهائي للمعنى؛ إذ المعلوم أنّ القرآن حمّال أوجه، ولكلّ وجه دليل يضمن مشروعيّته التّأويليّة.

لم يكن البحث عن مبدأ الانسجام في النص القرآني مستقلا بذاته أو هدفا لحدّ ذاته، بل كان فرعا من فروع إثبات إعجاز القرآن. وإذا كانت مسألة إعجازه تضرب في جذور التّاريخ إلى زمن طويل، فلا مبالغة في الحكم بأسبقيّة علماء التفسير وعلماء القرآن إلى التنبّه لضرورة توفّر الانسجام النّصي مقارنة بالدّراسات اللّسانيّة الحديثة، وإن كان الاشتراك بينهما قد وقع في مسائل معدودة فإنّ خصائص القرآن أدّت إلى استقلال منهجي واضح.